

فلسطين

عملية أمنية بتوقيع «داعش»... وإسرائيل: سباق لخلط أوراق غزة و«المصالحة»

بحق كل من يثبت أنه يحاول زعزعة أمن واستقرار الوطن والمواطن الفلسطيني». وخلال زيارة رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إسماعيل هنية، للمستشفى حيث يرقد أبو نعيم، أعلن أن «الإحتلال الإسرائيلي وعملاءه يقفون وراء محاولة الإغتيال». وقال هنية: «هذه الأيدي الأثمة التي امتدت ستصل إليها يد العدالة الفلسطينية... نعتقد أن الإحتلال وأعدائه هم الذين يتحملون مسؤولية هذه الجريمة النكراء». داعياً رئيس السلطة محمود عباس إلى «سرعة إتمام المصالحة وتنفيذ كل الإستحقاقات المطلوبة من أجل تحصين الجبهة الداخلية».

أما حركة «فتح»، فاستنكرت محاولة اغتيال أبو نعيم، معتبرة إياها «محاولة لإفشال تحقيق المصالحة». وقال عضو اللجنة المركزية للحركة في غزة أحمد حلس، إن حركته «ترفض هذا الأسلوب الجبان الذي يستهدف توتير الواقع الفلسطيني، لتعطيل خطوات المصالحة». أيضاً، استنكرت حركة «الجهاد الإسلامي» محاولة الإغتيال، مشيرة إلى أن «أيدي المخابرات الصهيونية تقف خلف هذا العمل الإرهابي، وأجهزة أمن العدو هي التي تحاول العبث بالجبهة الداخلية وتعمل على خلخلة استقرارها وتنفيذ ما تصفه أجهزة العدو بصفحة الحساب مع المقاومين والمجاهدين الأبطال».

كذلك، قالت «الجبهة الديمقراطية» إن «محاولة اغتيال أبو نعيم تأتي في إطار خلط الأوراق الداخلية وتعكير الأجواء وخاصة في ظل ما تشهده المصالحة من حالة من التردد المعقول، وفي ظل الأجواء التي تحاول إسرائيل فيها الدخول على خط المصالحة والضغط على الكل الوطني»، مشيرة إلى أن «هذه الجريمة في هذا التوقيت بالذات، المستفيد منها الإحتلال وأعداء فلسطين». وفي تطور لافت، ورد اتصال من «المخابرات العامة» المصرية إلى قيادة «حماس» للاطمئنان إلى أبو نعيم، إذ ذكرت مصادر في الحركة أن «المخابرات أعلنت تضامنها مع أبو نعيم وقيادة حماس واستنكرت هذا الحادث الجبان».

(الأخبار، الأناضول، أ ف ب)

في هجوم هو الأول من نوعه بعد توقيع

«فتح» و«حماس» اتفاق المصالحة لإنهاء الانقسام

الداخلي. تعرض قائد قوات الأمن في غزة، اللواء توفيق أبو نعيم، لمحاولة اغتيال.

فيما تشير المصطلحات الأولية إلى مسؤولية «داعش» عن

الاستهداف

شهد قطاع غزة تصعيداً أمنياً جديداً أمس، بعدما أقدم مجهولون على وضع عبوة ناسفة موجهة إلى سيارة قائد الأمن الداخلي في غزة، اللواء توفيق أبو نعيم. أسفر التفجير عن إصابة أبو نعيم الذي كان خارجاً من المسجد بعد «صلاة الجمعة» ومرافقه بجراح طفيفة. ووفق التحقيقات الأولية التي باشرت النيابة العامة الفلسطينية، فإن «المؤشرات تدل على علاقة (تتظيم) داعش بالتفجير»، كما أفادت مصادر في «حماس». وقالت المصادر إن التقديرات أن العبوة وجهت لقتل أبو نعيم من دون إسقاط ضحايا بين المصلين الخارجين من المسجد.

من جانبها، قالت وزارة الداخلية في غزة، إن «اللواء أبو نعيم نجا من محاولة اغتيال فاشلة، إثر تعرض سيارته ظهر أمس لتفجير بمخيم النصيرات وسط غزة»، مشيرة في بيان إلى أن أبو نعيم «أصيب بجراح متوسطة وهو بخير ويتلقى العلاج في المستشفى». ولفتت الوزارة إلى أن الأجهزة الأمنية باشرت تحقيقاتها لمعرفة ملابسات الحادث والوصول إلى الجناة.

كذلك، باشرت النيابة العامة تحقيقاتها حول محاولة الإغتيال، وكلف النائب العام، المستشار ضياء الدين المدحون، رئيس نيابة المحافظة الوسطى معاينة مكان الحادث ومباشرة التحقيقات، والإشراف على فريق المباحث والأدلة الجنائية. وذكرت النيابة العامة أنها «ستباشر الإجراءات بحزم ودون تهاون

محيط الحقول النفطية. الدعوات للانضمام إلى جانب «التحالف» الأميركي تناغمت مع ما أوضحه المتحدث باسم «التحالف» ريان ديبلون، وفق ما نقلت عنه وكالة «رويترز». إذ قال إن الأولوية الآن بالنسبة إلى «قسد» هي تعزيز سيطرتها على حقل العمر النفطي، مضيفاً أنه «ينبغي أن نرسخ أقدامنا في تلك المنطقة وداخل حقل العمر وحوله، والمنطقة المؤدية إليه، للتأكد من أن المنطقة آمنة، ثم سيكون القرار لقوات سوريا الديمقراطية» إن كانوا يستطيعون تخصيص الموارد المناسبة للزحف إلى البوكمال. ولفت إلى أن «داعش» يعزز دفاعاته في كل من القائم والبوكمال، موضحاً أن قيادة التنظيم انتقلت إلى البوكمال. ويتسق ذلك مع ما تنقله مصادر محلية، عن أن «داعش» بدأ تحضيرات دفاعية في محيط البوكمال من الجهة الجنوبية التي يقرب منها الجيش السوري، عبر رفع سواتر ترابية وحفر خنادق، إلى جانب إرساله مزيداً من التعزيزات إلى محيط محطة «T2» وبلدتي القورية والعشارة، جنوب شرق الميادين.

وبدت علائم تلك التعزيزات عبر الاشتباكات العنيفة التي تشهدها أطراف بلدة محكان التي استطاع الجيش دخول أطرافها الشمالية الغربية، من ناحية الميادين. وتظهرت مفاعيل المفاوضات التي يجريها «التحالف» مع «داعش» عبر التباين الكبير بين هجمات التنظيم على كل من الجيش و«قسد»، فبينما تشهد منطقة الحقول النفطية التي تسيطر عليها «قسد» هدوءاً لافتاً، يضغط «داعش» بكامل قوته العسكرية في وجه الجيش، داخل بلدة محكان، وامتدادها نحو بلدتي القورية والعشارة.

وفي موازاة المعارك باتجاه البوكمال، كثف الجيش عملياته العسكرية على محور حيي العمال وكنامات في الأحياء الشرقية لمدينة دير الزور، وذلك بعد استكمال السيطرة على منطقة حويجة صكر وحي الصناعة، وبدء عمليات إزالة الألغام والعبوات الناسفة هناك. ويصعد الجيش من ضغطه على مسلحي «داعش» المحاصرين ضمن عدد من الأحياء، في وقت يستمر فيه بتجهيز المطار العسكري جنوب شرق المدينة، ليكون مؤهلاً لهبوط طائرات الشحن العسكرية والطائرات المدنية.



قال «التحالف» إن قرار معركة البوكمال بيد «قسد» ورهن مواردها

من دون قتال، للمنطقة الممتدة جنوب بلدة الصور على أطراف الخابور، وللمنطقة الواقعة بين بلدتي البصيرة وجديدة عكيدات، بمحاذاة نهر الفرات. وتلفت بعض المصادر إلى أن أبناء العشائر العربية المنخرطين في صفوف «مجلس دير الزور العسكري» التابع لـ «قسد»، يحاولون اجتذاب أقاربهم ومعارفهم في قرى وادي الفرات للانضمام إلى «قسد»، بما يساعد على تأمين قوة عربية إضافية تتقدم نحو البوكمال، من دون تحريك القوات المتمركزة في



«رووداو» الكردي المقرّب من البرزاني، بشأن «اتفاق لوقف إطلاق النار بين قوات البيشمركة والقوات الاتحادية»، مضيفاً: «نريد أن يستمر ذلك وليس لفترة محدودة فقط». لكن «التحالف» عاد لينفي الأمر، مؤكداً غياب الاتفاق بين الطرفين، وذلك بعد نفي مصادر

ولحلفائها الإقليميين، وعلى رأسهم الرياض، بوقف المسار التصاعدي الذي تتخذه بغداد، خاصة أن نفوذ البرزاني ونفوذ عائلته بات مهدداً بالتعرض لضربات جديّة أيضاً، لكن من داخل الإقليم هذه المرة، وذلك في ظل استمرار «صراع العروش» بين العائلات السياسية القوية في الإقليم. وجدير بالذكر، أنه بالتوازي مع انطلاق التحرك الأميركي السعودي، كان لافتاً، أول من أمس، ظهور البرزاني ونجله مسرور للمرة الأولى منذ بدء المعارك، وذلك للمشاركة في عزاء نائب من حزبهما.

وفي سياق الضغوط التي تُمارس ضد حكومة بغداد، كان لافتاً أمس، بروز ثلاثة مواقف متضاربة ومتناقضة بشأن الأزمة الكردية بشقها العسكري، وذلك بعد عدة ساعات من الاتصالات الهاتفية لوزير الخارجية الأميركي مع كل من البرزاني، والعبادي. الموقف الأول هو ما أعلنه المتحدث باسم عمليات «التحالف الدولي»، الكولونيل رايان ديبلون، لتلفزيون

«نقل الصلاحيات»... يؤجل

في خضم مجمل التطورات، كان لافتاً، أمس، الهجوم القوي الذي شنّه الأمين العام لـ «حركة عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي (الصورة)، على مسعود البرزاني، قائلاً: «لو كان يمتلك الشجاعة لانتحر بصفته قائداً عسكرياً خسر المعركة، ولو كان يمتلك الشجاعة كزعيم قومي، لاستقال لما سببه من ضرر للأكراد. لكنه جبان».



برغم هذه التصريحات النارية وما قد تحمله من رسائل للعاملين خلف الكواليس على خط بغداد - أربيل، فإنّ الحدث الأبرز في أربيل تمثّل أمس بإعلان رئاسة برلمان الإقليم تأجيل الجلسة التي كان مقرراً انعقادها اليوم، وذلك للمرة الجديدة. ومن المعروف أنّ هدف هذه الجلسة نقل صلاحيات البرزاني إلى الحكومة والبرلمان بسبب انتهاء ولايته يوم الأربعاء المقبل، ولا يمكن التمديد له. علماً أنّ من المستغرب كيف أنّ رئاسة برلمان الإقليم لم تبلغ النواب بجداول أعمال الجلسة، بخلاف القانون.

برغم ذلك، هناك شائعات تفيد بأنّ صلاحيات رئيس الإقليم (البرزاني) ستُنقل إلى الحكومة وإلى البرلمان، فيما «هناك مفاوضات للإبقاء بين يدي البرزاني صلاحية قيادته للقوات العسكرية».